



الآن، وقد ثبت فشل "الحل الأمني" في سوريا، أي أقدار تنتظر البلاد؛ قبل الإجابة، لا بد من وقفة أمام بعض الحقائق التي أفرزتها الأحداث العنيفة الأخيرة في بلاد الأمويين.

الحقيقة الأولى، أن الموضوعية العلمية تقضي الاعتراف بأنه لم يكن في مقدور أحد التنبؤ أو حتى التكهن بما قد يحدث في سوريا. واستباقاً، لن يكون من السهل التنبؤ أو حتى التكهن أيضاً بمحصلات ما يجري الآن. الرئيس السوري بشار الأسد نفسه كان أول المُحبطين على صعيد التكهنات. فهو كان جازماً قبل أسبوعين فقط من الانتفاضة السورية الحالية في منتصف مارس الماضي، بأن ما حدث في تونس ومصر، لن يتكرر في بلاده، وهو أبلغ "أول ستريت جورنال" بأن الشعب السوري لن يثور؛ لأن النظام ينفذ رغباته، وهو بذلك كان يُشير إلى ما يُسمى سياسة "المقاومة والممانعة"، التي تنهجها دمشق مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

ثم عاد الرئيس الأسد وكرر التكهن غير الدقيق نفسه، حين أبلغ صحيفة "الوطن" السورية قبل أيام معدودات من "جمعة الحرية"، أن الأزمة دخلت نهاياتها الأخيرة بعد الحملات الأمنية الشاملة، التي شنتها السلطات. لكن، وكما تبيّن لاحقاً، كانت محصلات هذه الجمعة الأكثر عنفاً ودموية من كل سابقاتها.

والواقع، أن الأسد لم يكن وحيداً في هذا المِضمار. فقد سبقه إلى ذلك عدد لا يأس به من المحالين الأميركيين والأوروبيين الذين شاطروه -ولكن لأسباب مختلفة عن أسبابه- القناعة بأن سوريا مُحصنة نسبياً ضد الربيع العربي. هذا إضافة إلى حلفائه الرئيسيين في المنطقة: إيران وحزب الله وحماس، الذين يثبت الآن أنهم كانوا يمارسون التفكير الرغائي، حين أبدوا قناعتهم مراراً بأن ما يجري في سوريا، هو سحابة صيف عابرة، سرعان ما ستبددها قوة النظام الأمني.

معركة الأرياف:

الحقيقة الثانية، هي أن الحراك الشعبي السوري تخطى عتبة ردّ الفعل ودخل مرحلة الانتفاضة، بعد أن أسقط السوريون عامل الخوف. صحيح أن هذه الانتفاضة لم تتحول بعد إلى ثورة، حيث لم تتجاوز "الكتلة الحرجة" (Critical Mass) من الطبقة الوسطى المدنية في المظاهرات الواسعة والتزمت التعاطف "السري" والمعنوي معها، إلا أن هذه الانتفاضة شكّلت مع ذلك خطراً داهماً على النظام، لسبعين: الأول، اعتماد هذا الأخير المديد، خاصة في مراحله التأسيسية قبل نصف و40 سنة، على دعم الريف السوري له بكل مكوناته الطائفية، حيث استنقى منه معظم كواهله الأمنية والعسكرية، وحتى السياسية، وبالتالي، فإن ثورة الريف على النظام، وإن كانت مقتصرة حتى الآن على الريف السنّي، تعتبر نذير خطر داهم عليه. السبب الثاني ذو بعد تاريخي، إذ أن معظم الثورات السورية في العصرين، القديم والحديث، كانت تنطلق أيضاً من الأرياف

ثم تتمدد بعد ذلك إلى المدن. وثورة زعيم الدروز سلطان باشا الأطرش، التي يُطلق عليها اسم "الثورة العربية الكبرى"، نموذج ساطع على ذلك. أما لماذا يرز الشّرخ بين الريف وبين النظام، فهذا يعود في الدرجة الأولى إلى أن أبناء النخبة الحاكمة السورية، وعلى عكس آبائهم، تحولوا إلى نخب بورجوازية مدينية - خاصة في دمشق وحلب -. وأداروا ظهورهم للريف على الصعيد الاجتماعية والاقتصادية، وهذا، إضافة إلى عوامل الجفاف والانفجار الديمومغرافي الكبير وازدياد مستويات التعليم ونقص الفرص الاقتصادية، ما مهد الطريق أمام انتفاضة الريف الحالية.

وجدير بالذكر هنا، أن التهميش لحق أيضاً بالمناطق الريفية العلوية والدرزية وأقليات أخرى، كان يعتمد النظام على دعمها. ومعركة العولمة:

الحقيقة الثالثة، هي أن النظام السوري، وعلى رغم أن قياداته كانت شابة منذ عام 2000م، لم يلتقط إلى أن ما كان يقبل به الجيل القديم، من مقايسة بين سياسة خارجية ممانعة، مقابل رضوخ في الداخل لنظام سلطوي، لا يرضى به الجيل الجديد، الذي لا يرى سبباً لعدم المزاوجة بين الحريات الفردية والعدالة الاجتماعية والمواطنة وبين السياسة الخارجية المستقلة، خاصة وهو يرى ما حدث ويحدث من علّ صوت الشعوب في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وعمان والمغرب، وحتى في السعودية.

الحقيقة الأخيرة، هي أن الانتفاضة السورية، كما سائر ثورات الربيع العربي، لا تجري في فراغ، بل هي تنبع في إطار قرار دولي اتّخذ على أعلى مستويات السلطة العالمية - والتي تشمل حكومات الولايات المتحدة وأوروبا، والشركات العملاقة متعددة الجنسيات، ومراكز الأبحاث والقرار الكبرى -. بضرورة دمج منطقة الشرق الأوسط الكبير نهائياً في العولمة وبشروطها. وبما أن هذه الشروط تتضمّن أساساً مسألة سيادة القانون وشفافية الحكومة واستقرار المجتمع المدني المستند إلى الرضى لا إلى القمع والاستبداد، كان لا مناص من تأييد بروز شكل من أشكال الديمقراطيات في كل دولة شرق أوسطية. النظام السوري ليس ولا يستطيع، أن يكون خارج هذا القرار. وما لم يتغيّر من تلقاء نفسه، سيُغيّر بقوة موازين قوى العولمة الجديدة في العالم.

سيناريوهات ثلاثة:

نعود الآن إلى سؤالنا الأولي: سوريا إلى أين؟ ثمة ثلاثة سيناريوهات لا تزال سوريا تتّأرجح بينها بعنف: إما أن يتمكّن الرئيس الأسد، بصفته كما يُقال زعيم "التيار الواقعي والإصلاحي" في البلاد، من إقناع القوى المتصلبة والمتشدّدة في الأجهزة الأمنية بضرورة الإصلاحات السريعة، أو أن يفشل الأسد في ذلك، فتبرز قوى عسكرية وأمنية علوية أخرى تقوم بـ"انقلاب قصر"، لتحقيق عملية الانتقال، حتى ولو أدى ذلك إلى مواجهات مسلحة مع القوى المتشدّدة أو انحدار سوريا إلى حرب أهلية رهيبة، سترتدّي على الأغلب طابعاً منهياً. ولكن أي الخيارات ستكون الأقرب إلى التحقق؟ حتى الآن، يبدو أن اليد العليا، هي للخيارين الأوّلين. فلا أحد في الوطن السوري، الذي لم يشهد تاريخياً تلك الصراخات الطائفية الدّموية، على غرار تلك التي ابتلى بها لبنان منذ قرّين ولا يزال، يريد هذا المصير. ولا أحد أيضاً في المنطقة والعالم يريد ذلك، إذ أنه إذا ما انفجرت مصر وتونس وليبيا واليمن، فإن انفجارها يكون داخلياً. أما سوريا، فإن انفجارها يكون داخلياً وخارجياً في آن، وقد يجر إلى أتونه كل منطقة الهلال الخصيب وحتى ما بعدها.

لكن، مع ذلك، فإن عامل الوقت ليس لصالح الحلول السياسية والعقلانية. وما لم يتم التحرّك سريعاً لتنفيذ أحد الخيارات الأوّلين، فإن الحرب الأهلية المرفوضة، قد تفرض منطقها على الجميع، خاصة وأن عودة الأوضاع إلى ما قبل انتفاضة 15 مارس، باتت من رابع المستحيلات.

المصادر: